

باب نائب الفاعل

قال ابن أجروم: (بَابُ: الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(١))

ولما فرغ من بيان الفاعل شرع في بيان المفعول الذي لم يسم فاعله فقال:
(بَابُ: الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) أي: لم يذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل،
وأحسن من هذه الترجمة ما ترجم به ابن مالك في "الفيته"، بقوله: النائب عن الفاعل؛
لشموله للمفعول وغيره، ولصدق الأول على المنصوب في قولك: أعطني زيد درهماً،
وليس مراداً.

وإنما ذكر هذا الباب عقب الفاعل؛ لأن حكم المفعول الذي لم يسم فاعله حكم
الفاعل في وجوه كثيرة كما ستعرفه، ورسمه المصنف ببعض خواصه تقريباً على
المبتدئ، فقال: وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله، لقيامه مقامه في رفعه،
وعمديته، ووجوب تأخره عن الفعل، وتأنيث الفعل لتأنيثه.

تنبيه

قال ابن أجروم: (وهو: الاسم، المرفوع^(٢))، الذي لم يذكر معه فاعله^(٣)

فهم من قوله: الاسم، أنه لا يكون فعلاً ولا حرفاً.
ومن قوله: المرفوع أن حكمه الرفع كما مر.

(١) أي: الذي لم يذكر معه فاعل فعله، وعبارة المتأخرين: النائب عن الفاعل، وهي: أحسن وأعم.
(٢) أي: النائب عن الفاعل، وهو: الاسم الصريح كضرب زيد، أو المؤول كأحب أن تقرأ، وقوله:
المرفوع، أي: حكمه الرفع، إما لفظاً كضرب زيد، أو تقديرًا كضرب الفتى، أو محلاً كضرب هذا،
والفتى، وذا: كل منها نائب فاعل.
(٣) أي: الذي حذف فاعله، وأقيم مفعوله مقامه، في رفعه وعمديته، ووجوب تأخيره عن الفعل،
وتأنيث الفعل لتأنيثه، نحو قولك: ضرب زيد، والأصل: ضرب عمرو زيداً، فحذف عمرو، لغرض،
ويبقى الفعل محتاجاً إلى ما يسند إليه، فأقيم المفعول به مقام الفاعل، في الإسناد إليه، فصار مرفوعاً
بعد أن كان منصوباً، فالتبس بالفاعل صورة، فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر، فأبقى الفعل مع
الفاعل على أصله، وغير مع نائبه في الماضي والمضارع.

ومن قوله: لم يذكر معه فاعله، أن فاعله لا يكون إلا محذوفاً؛ إذ لو ذكر الفاعل لكان مرفوعاً والمفعول منصوباً.

قال ابن أجروم: (فإن كان الفعل ماضياً ضمّ أوله، وكسر ما قبل آخره^(١)، وإن كان مضارعاً ضمّ أوله وفتح ما قبل آخره^(٢)).

فإن كان الفعل ماضياً، وأردت أن تنقل المفعول من باب الفاعل إلى هذا الباب علمت فيه ثلاثة أعمال:

الأول: أن تحذف الفاعل.

الثاني: أن تقيم المفعول مقامه.

الثالث: أنك إذا أقمت المفعول مقام الفاعل التبس بالفاعل صورة، فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر، فأبقى الفعل مع الفاعل على أصله، وغير مع نائبه؛ فقل في الماضي: (ضرب زيد)، ب (ضم أوله، وكسر ما قبل آخره) تحقيقاً؛ كالمثال المذكور، أو تقديرًا؛ ك (قل)، و (بيع)، والأصل: (قال)، و (باع)، فلما بيته للمفعول قلت: قول وبيع، واستثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى الفاء، فسكنت، فقلبت الواو ياء؛ لسكونها بعد كسرة، وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيَضَ الْمَاءُ﴾ [هود: ٤٤].

وإعرابه: ضرب فعل ماض أسند إلى المفعول الذي لم يسم فاعله؛ وزيد هو المفعول الذي لم يسم فاعله، وهو مرفوع ب (ضرب)؛ لقيامه مقام الفاعل، وعلامة رفعه الضمة، والأصل: ضرب عمرو زيداً، فحذف عمرو الذي هو فاعل ضرب، لغرض من الاستعارة؛ فبقي الفعل محتاجاً إلى ما أسند إليه، فأقيم المفعول مقام الفاعل في الإسناد إليه، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً.

وإن كان مضارعاً ضمّ أوله، وفتح ما قبل آخره، وأسند للمفعول الذي له يسم فاعله، عبد أن كان مسنداً إلى الفاعل في نحو: (يضرب زيد)، بضم أوله، وفتح ما قبل

(١) أي: إذا أردت تمييز المبني للمفعول من المبني للفاعل فإن كان الفعل ماضياً ضمّ أوله، وكسر ما قبل آخره، إن لم يكن مكسوراً تحقيقاً، كضرب أو تقديرًا كقل، وبيع، وشد.
(٢) إن لم يكن مفتوحاً تحقيقاً، كيضرب، أو تقديرًا نحو: يقال، وبيع ويشد.

آخره، وأسند إلى المفعول الذي لم يسم فاعله بعد أن كان مسندًا إلى الفاعل، وأصله في باب الفاعل: (يضرب عمرو زيدًا) بفتح أوله، وكسر ما قبل آخره، فـ (عمرو) فاعل مرفوع بـ (يضرب)، و (زيدًا) مفعول منصوب بـ (يضرب)، فإذا أردت نقله إلى هذا الباب حذفت الفاعل الذي هو عمرو، وأقمت المفعول الذي هو زيد مقام عمرو فارتفع؛ لقيامه مقامه، وغيّرت الفاعل من يضرب بفتح أوله وكسر ما قبل آخره إلى يضرب، بضم أوله وفتح ما قبل آخره، وأسندته للمفعول الذي هو زيد، وزيد، هو المفعول الذي لم يسم فاعله، فصار التركيب: يضرب زيدًا، وإعرابه: يضرب فعل مضارع أسند إلى المفعول الذي لم يسم فاعله الذي هو زيد، وزيد مرفوع لنيابته عن الفاعل، وعلامة رفعه الضمة، وقس على هذا المثال ما أشبهه.

تنبيه

سكت المصنف عن فعل الأمر؛ لأنه لا يبتنى للمفعول.

قال ابن آجروم: (وهو على قسمين: ظاهر، ومضمّر^(١))، فالظاهر نحو قولك "ضرب زيد"، "يضرب زيد^(٢)"، "أكرم عمرو"، "يكرم عمرو"^(٣)

وهو أي: المفعول الذي لم يسم فاعله على قسمين: ظاهر، ومضمّر، كما في الفاعل.

فالظاهر: المسند إليه الماضي، نحو قولك: ضرب زيدًا، بضم الضاد وكسر الراء، وقد تقدم إعرابه، والمسند إليه المضارع نحو قولك: يضرب زيدًا بضم أوله وفتح ما قبل آخره، وقد تقدم إعرابه أيضًا.

(١) أي: النائب عن الفاعل، قسمان: ظاهر، وأقسامه كثيرة تبلغ أربعين صورة، كما تقدم في الفاعل، ومضمّر وهو: ما دل على غيبة، أو حضور كما مثل.

(٢) أي: فنانب الفاعل الظاهر المسند إليه الماضي، نحو قولك: ضرب زيد، فـضرب فعل ماض مبني للمجهول، وزيد نائب فاعل مرفوع، والظاهر المسند إليه المضارع، نحو قولك: يضرب زيد فيضرب فعل مضارع مبني للمجهول وزيد نائب فاعل مرفوع.

(٣) وإعرابها كما مر، وهكذا ما بقي من أقسام الظاهر، المتقدمة في باب الفاعل.

ولا فرق في الفعل بين أن يكون مجرداً كما مر، أو مزيداً؛ نحو قولك: أكرم عمرو، بضم الهمزة وكسر الراء، ويكرم عمرو بضم الياء وفتح الراء، وإعرابهما على وزن ما مر قبلهما، وقس ما بقي من أقسام الظاهر المتقدمة في باب الفاعل.

قال ابن آجروم: (والمضمر اثنا عشر، نحو قولك "ضربت"، "ضربنا"^(١)، "وَضُرِبْتُ"، "وَضُرِبَتْ"^(٢)، "وَضُرِبْتُمَا"، "وَضُرِبْتُمْ"، "وَضُرِبْتَنِي"^(٣)، "ضُرب"، "ضُرِبْتُ"، "وَضُرِبَا"، "ضُربوا"، "ضُربن"^(٤))

ولما فرغ من القسم الظاهر، شرع في القسم الثاني، وهو المفعول الذي لم يسم فاعله المضمر، وهو قسمان: متصل، ومنفصل، وهما اثنا عشر ضميراً.

الأول: التاء المضمومة للمتكلم وحده. نحو قولك: ضربت، بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء، وأصله: ضربني زيدٌ، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، و (زيد)، فاعل مرفوع بـ (ضرب)، وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربت، وإعرابه: ضرب بضم الضاد: فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء المضمومة هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل.

(١) أي: ونائب الفاعل المضمر، وهو قسمان أيضاً: متصل ومنفصل، والمتصل نحو قولك: ضربت، فـضرب فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم وحده متصل، مبني على الضم محله رفع نائب فاعل، وضربنا ضرب فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونا ضمير المتكلم، ومعه غيره، أو المعظم نفسه، مبني على السكون محله رفع نائب فاعل.

(٢) ضربت للمخاطب المفرد، وضربت للمخاطبة المفردة.

(٣) ضربتُمَا للمثنى المخاطب مطلقاً، وضربتُم لجمع الذكور المخاطبين، وضربتَن لجمع الإناث المخاطبات، فالفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، والتاء نائب فاعل، وهذا كله للحاضر.

(٤) ضرب للغائب المفرد، وضرب للغائبة المفردة، وضربا للمثنى المذكر، وأهمل ضربنا للمثنى المؤنث الغائب، وضربوا لجماعة الذكور الغائبين، وضرين لجماعة الإناث الغائبات، هذا كله في المتصل وتقول في المنفصل: ما ضرب إلا أنا وما ضرب إلا نحن إلى آخرها، والفعل في الجميع: مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، وتجري في المضارع كالماضي.

والثاني: النون للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه؛ نحو قولك: (ضربنا) بضم الضاد وكسر الراء وفتح النون، والأصل: ضربنا زيدً، بفتح الضاد، ف (ضرب) فعل ماضٍ، والنون مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، و (زيد) فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربنا، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مسند للمفعول الذي لم يسم فاعله، والنون هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل.

والثالث: التاء المفتوحة للمخاطب؛ نحو قولك: ضربت بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء، وأصله: ضربك زيدً بفتح الضاد، ف (ضرب)، فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب، و (زيد) فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربت، وإعرابه: (ضرب)، فعل ماضٍ مسند للمفعول الذي لم يسم فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل.

والرابع: التاء المكسورة للمخاطبة؛ نحو قولك: (ضربت) بضم الضاد وكسر الراء، أصله: ضربك زيدً، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، و (زيد) فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربت، وإعرابه ضرب فعل ماضٍ مبني للمفعول الذي لم يسم فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل.

والخامس: التاء المضمومة لمثنى المخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً؛ نحو قولك: ضربتُما، بضم الضاد وكسر الراء، أصله: ضربكما زيدً، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، و (زيد) فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربتُما، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مسند للمفعول الذي لم يسم فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل، والميم، والألف، علامة التثنية.

والسادس: التاء المضمومة لجمع الذكور المخاطبين؛ نحو قولك: ضربتُهم بضم الضاد وكسر الراء، وضم التاء المتصلة بالميم، أصله: ضربكم زيدً، ف (ضرب) بفتح الضاد: فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، و (زيد) فاعل مرفوع بـ (ضرب)، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربتُهم، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مسند للمفعول

الذي لم يسم فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل، والميم علامة لجمع الذكور المخاطبين.

والسابع: التاء المضمومة لجمع المخاطبات المؤنثات؛ نحو قولك: ضربتن بضم الضاد وكسر الراء، وأصله: ضربكن زيد، فـ (ضرب) فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بـ (ضرب)، وزيد فاعل مرفوع بـ (ضرب)، ثم بنيته للمفعول فصار: ضربتن، وإعرابه: ضرب بفعل ماضٍ مسند للمفعول الذي لم يسم فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يسم فاعله في محل رفع بـ (ضرب)؛ لنيابته عن الفاعل، والنون المشددة علامة لجمع النسوة.

تنبيه

الحاصل: أن الفاعل في الجميع مضموم الأول، مكسور ما قبل الآخر، وأن التاء في الجميع مفعول م لم يسم فاعله، إلا أنها لما وضعت مشتركة بين المفرد المتكلم والمخاطب، والمخاطبة والمثنى والمجموع احتيج إلى تمييز كل منهما عن الآخر؛ فضموها في المتكلم، وفتحوها في المخاطب المذكر، وكسروه في المخاطبة المؤنثة، وزادوا الميم والألف في خطاب المثنى، والميم وحدها في خطاب الجمع في التذكير، والنون المشددة في خطاب الجمع في التأنيث، ومناسبة كل بما اختص به لا يليق بهذا المختصر، هذا كله في الحاضر.

وأما في الغائب: فتقول في ضمير المفرد الغائب المذكر: ضرب، بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضمير مستتر جوازاً مرفوع المحل على أنه مفعول ما لم يسم فاعله تقديره هو.

وتقول في ضمير المفردة الغائبة: ضربت بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء الساكنة في آخره حرف تأنيث، ومفعول ما لم يسم فاعله ضمير مستتر جوازاً في ضربت تقديره هي.

وتقول في ضمير المثنى المذكر الغائب: ضربا، بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، والألف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب في موضع رفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله.

تنبيه

أخل المصنف بضمير المؤنث الغائب، ومثاله: ضربت، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول، والتاء حرف تأنيث، والألف ضمير المثنى الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل.

وتقول في ضمير الجماعة المذكورين الغائبين: ضربوا بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول، والواو في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والألف حرف زائد.

وتقول في ضمير الإناث الغائبات: ضُربن بضم زَيْنٍ بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، والنون ضمير الإناث الغائبات في محل رفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، هذا كله إذا كان المفعول ضميرًا متصلًا بالفعل.

أما إذا كان منفصلاً عن الفعل بـ (إلا)، أو (إنما): فإنه يكون أيضًا في محل رفع بطريق النيابة عن الفاعل؛ مثاله ما ضرب إلا أنا، وما ضُرب إلا نحن، وما ضُرب إلا أنت، وما ضُرب إلا أنت، وما ضُرب إلا أنتم، وما ضُرب إلا هم، وما ضُرب إلا هو، وما ضُرب إلا هي، وما ضُرب إلا هما، وما ضُرب إلا هم، وما ضُرب إلا هن، وكذا تقول: إنما ضرب أنا... إلى آخرها.

والفعل في الجميع مضموم الأول، مكسور ما قبل الآخر، وقس عليه ما أمكن في المضارع؛ فلا نطول بذكره.